فقط الا ان يسمي جملة الشهور وكل شهر كم منه ساعة صح
فيه وسقط حق الفسخ وظاهر الرواية بقاؤه في الليلة الاولى
ويومها وان اجر سنة بكذا صح وان لم يبين قسط كل
شهر وابتداء المدة ماتمي والا فوقت العقد فان كان حين
يهل بعيد بالاهلة والا فبالايام وعند محمد الاول بالايام وفي
الباقي بالاهلة وابو يوسف معه في رواية ومع الامام في
الاولى وكذا العدة ويجوز اخذ اجرة الحمام والمحاكم لا خذ اجرة
عبد النبي في الاعلى الطاعات كالاذان والحج والامامة
الكل رحمه الله تعالى وتعليم القرآن والفقه والمعاصي كالغناء والنوح والملاهي
وبفتي اليوم بالجواز على الامامة وتعليم القرآن والفقه
فيجبر المستاجر على دفع ماتمي ويحبس به وعلى الحلوة
المرسومة وللاصح اجارة المشاع الامن الشريك وعندهما
يصح مطلقا وان آجر دارا من رجلين صح اتفاقا ويجوز
استيجار الظئر باجر معلوم وكذا بطعامها وكسوتها خلافا
لهما وعليها غسل الصبي وغسل ثيابه واصلاح طعامه
ودهنه لا شيء منها بل هو واجبها على من نفقته عليه
فان ارضعته في المدة بلبن شاة او عذته بطعام فلا
اجر لها ولزوجها وطئها لا في بيت المستاجر وله فسخها ان
لم تكن برضاه ان كان نكاحه ظاهرا الا ان افترت به

قوله وان يوجر فحل الفحل بالضم والفتح ما يلقح من الحيوان والانثى فحلة والجمع فحول وفحال عليه الاكثر

وهو ان يوجر فحل لينزو على الاناث لقوله عليه
الاجر ان فحل الفحل عسب النبي والمراد
اخذ الاجرة عليه هداية

وفي المحيط وفي كتاب الاستحسان اذا اخذ الدلال
بالشرط تباع لانه اعطاه دلالا على ان يطيع بالخطب

قوله ودهنه بفتح الدال اي جعل الصبي مدهونا بالدهن
بالضم وقوله وهواي الدهن قوله وعذته من وهبها
من الثدي وكسر العين وبالذال المعجمتين وهبت
بفتحتين اي اعطت الصبي بالبين فاغتذى اي ربيته
كذا في الصحاح

قوله خلا النسيج وهو بفتح العين وسكون الواو المعجمتين الخيط فزلت المرأة القطن وينسج بالنون والسين المهملة والجيم فضاع
هو ناسجه جزء من السباع المثوب والثوب بفتح الثاء المثلثة مذكر البز ويطحن فرطحت الرحى الحنطة ونحوها قطعت
والقفز المكيال والطحان صاحب الرحى كل هذه الكلمات فسرته في الصحاح بما ذكرنا اه حقيقي

ولا بل

الاجير الخاص لا يضمن ما يلك شيء بيده بلا صنعه ولا بلك في عمله الا ان دون فيه بالجماع ولا يضمن شيئين من الاجرة والاجير المشترك يضمن ما جنت
يده بالاجماع وكذا ما يلك في يده بلا صنعه عنده خلافا لهما وان امكن التحرز والا فلا اجر بيوت ذرو الحس لا يطيق هو قول الشافعي آه ملك يأكل ضمان
التحرز عنه كزنبور وعقب اولا يمكن كحرق غالب او غارة غالبة وقيل قول لابي يوسف وقيل قوله الاخير ولا اجر لمن لا ينتفع به لفوات المعنى المقصود
ولا جل اصلاح الصحابة رضي الله عنهم اضافوا المنافع الى الفسخ فصار كالعقد على الفسخ عند الامام بالقولين حقايق الفصولين في الصداق والنفقات

ولا اهل للطفل فسخها ان مرض او جبن وفسد استيجار
حائك ينسج له غزلا بنصفه او حجام يحلق طفلا بقفيز
منه او ثور يسقي له بترا بقفيز من دقيقه ويجب اجر المثل في
الكل لا بجاوز المسمى وان استاجر ليخبز له اليوم قفيز بدرهم
فمضى فالها ولو قال في اليوم صح اتفاقا وان استاجر
ارضا على ان يكرب نهرها ويزرعها او يسقيها ويزرعها صح وعلى
ان يشتيها او يكري نهرها او يزبر فتها لا يصح وكذا الاستيجار
للزراعة وللركوب بركوب وللسكنى وللبس بلبس
ان استاجر سفينة او حمارة لحمل طعام هو لها لا يلزم الاجر
كراهن استاجر الرهن من المرتهن وان استاجر احدهما
ولم يذكر انه يزرعها او لم يتبين ما يزرعها لا يصح ان لم يتمم
وان زرعها ومضى الاجل عاد صحيحا وله المسمى وان
استاجر حمارا الى مكة ولم يذكر ما يحمل عليه فمحمل المعتاد
فتفسد لا يضمن وان بلغ مكة فله المسمى وان اختصما قبل
الزرع والحمل نفسخ الاجارة للفساد **فصل** الاجير المشترك
من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصباغ والقصار
والمتاع في يده امانة لا يضمن ان هلك وان شرط ضمانه به يفتى
وعند محمد يضمن ان امكن التحرز منه كالغصب والسرقة
بخلاف ما لا يمكن كالموت والحريق الغالب والعدو المكابر

الاجير المشترك من يعمل لواحد شيئا فشيئا ويجوز ان يعمل
لغيره عملا غير منافي لعمله الاول وهو الصحيح كذا في الخلاصة
وفتاوى قاضيخان

الا ان الاولى لا يفتى بها لان الناس على الفساد فلا يصدقون بالعمل لغيره ويضمن

الصحابة رضي الله عنهم كذا في المحيط